



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● المجموعة المالية هيرميس، الاقتصاد المصري يدخل 2021 على أرض صلبة بفضل الإصلاح الاقتصادي¹.

توقعت المجموعة المالية هيرميس القابضة، أن يواصل الاقتصاد المصري أداءه القوي خلال عام 2021، رغم استمرار تفشي فيروس كورونا عالمياً، مؤكدة أن نجاح الاقتصاد في تحقيق نمواً إيجابياً في العام الماضي في الوقت الذي توقفت فيه غالبية الأنشطة الاقتصادية في العالم يعتبر انجازاً كبيراً للاقتصاد المصري.

وأشار الدكتور / أحمد شمس رئيس قطاع البحوث بالمجموعة المالية هيرميس إلى إن الاقتصاد المصري يدخل العام الجديد 2021 وهو لا يزال يقف على أرض صلبة اقتصادياً ومالياً بفضل عملية الإصلاح الاقتصادي، ما سيساعده على الاستمرار في مواجهة تداعيات كورونا وسيتمكن الاقتصاد من تمويل مختلف القطاعات دون أعباء إضافية كبيرة، وأضاف أن عام 2020، كان سيمثل عام الاقتصاد المصري، لكن جائحة كورونا عطلت تلك الانطلاقة، لكنها لم تستنزفه لأنه يقف على أرض صلبة بفضل الإصلاح الاقتصادي، لافتاً إلى أنه في بداية أزمة كورونا كان من الصعب وضع رؤية مستقبلية للاقتصاد خاصة في ظل عدم إتضاح الرؤية العالمية ومدى حجم الأزمة.

وأوضح أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الحكومة قبل الأزمة ساعدت على الصمود، وأشار أن : لو أن الاقتصاد واجه أزمة كورونا دون أن تكون هناك عملية إصلاح بعجز موازنة عند 16%، وتحديات المصريين بالخارج لا تتجاوز 10 مليارات دولار سنوياً، واستمرار السوق الموازية للعملة، لتفاقت الأوضاع بشكل غاية في السوء، وما نجحت الدولة في توفير برامج الضمان الاجتماعي مثل “تكافل وكرامة” أو الدعم النقدي المباشر للعمالة غير المنتظمة، أو حتى تعديل نظام المعاشات والحد الأدنى للأجور الذي ساهم في دعم الفئات الأكثر احتياجاً.

وأشار الدكتور / أحمد شمس رئيس قطاع البحوث بالمجموعة المالية هيرميس، إلى أن الحكومة أصبح لديها الآن ولأول مرة قاعدة بيانات دقيقة حول معدلات الفقر أتاح لها ممارسة دورها بكفاءة أكثر وقدرة أكبر على التدخل في الأوقات السلمية، لافتاً إلى أن مصر تعد من أقل الدول تأثراً بأزمة كورونا حيث إدارت الأزمة باحترافية، وساهمت الاستثمارات العامة سواء الحكومية أو المؤسسات التابعة للدولة في دفع معدلات النمو وعوضت بشكل كبير الانخفاض في استثمارات القطاع الخاص.

وأكدت المجموعة المالية هيرميس أن مصر نجحت في اختبار كورونا وهي من أقل الدول تأثراً بالجائحة مقارنة بالأسواق الناشئة والإقليمية، بل يعد الاقتصاد المصري من القليلة التي مازالت تحقق نمواً إيجابياً، كما أنه على صعيد معدلات العجز فإنه لم يزد بنسب كبيرة وإن كان برنامج تحسين العجز قد تعطل قليلاً، كما أن الاحتياطي النقدي تراجع بمعدلات مقبولة، كما قفزت استثمارات الأجانب في أدوات الدين إلى أكثر من 23 مليار دولار ومن المتوقع أن تواصل الارتفاع في 2021 إلى 27 مليار دولار رغم خفض الفائدة.

وأوضحت المجموعة المالية هيرميس أن الاقتصاد المصري سجل نمواً بنسبة 5.7% قبل الجائحة، وكان متوقفاً أن يسجل معدلات نمو تتراوح بين 6 و7%، ولكن وعلى الرغم من عدم تحقيق نصف النمو المستهدف بسبب كورونا إلا أن ما حدث يعد شهادة نجاح لمصر التي حققت معدلات نمو إيجابية رغم تأثر اقتصادها وهبوط إيرادات السياحة إلى 3 مليارات دولار مقابل قرابة 12 مليار دولار في العام الذي سبقه وهذا الفارق الذي أثر على ميزان المدفوعات اضطرت الدولة إلى تعويضه من خلال طرح سندات دولية ما أثر على حجم الدين الخارجي وارتفاع العجز من 6.5% إلى 8.4% لكن تبقى في الحدود الآمنة.

وأكدت أن الاستثمارات العامة ساندت الاقتصاد وعوضت تراجع الاستثمارات الخاصة، وأن الاقتصاد المصري يحتاج إلى استثمارات لا تقل عن 25% من الناتج المحلي وفي ظل الظروف الحالية لا يهم ملكية رأس المال سواء كانت أجنبية أو محلية ولكن المهم هو التنافسية في السوق، وتوقعت تحقيق الاقتصاد نمواً بنسبة 3.3% في العام المالي 2020/2021 وأن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 395 مليار دولار (ما يعادل 6.2 تريليون جنيه) وأن يبلغ عجز الموازنة 33 مليار دولار، وقدرت هيرميس حجم الدين العام المتوقع خلال العام المالي 2020-2021 بنحو 5.3 تريليون جنيه بما نسبته 87% من الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الدين الخارجي بنحو 130

¹ <https://alborsaanews.com/2021/01/02/1410440>

مليار دولار بما يعادل 33% تقريبا من الناتج المحلي المحلي وهو يبقى في الحدود الأمانة عالميا.

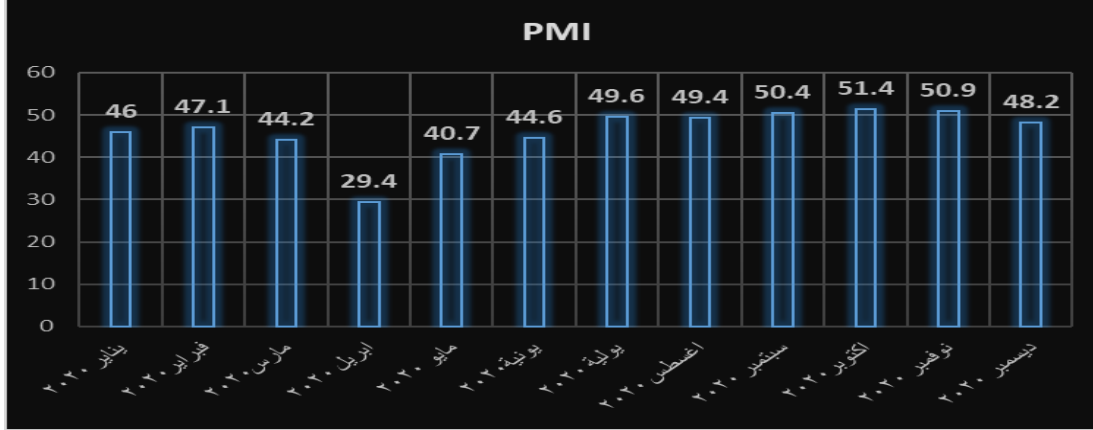
- ورجحت بلوغ الاحتياطي من النقد الأجنبي مستوى 37 مليار دولار، خلال العام المالي 2020 – 2021، وإيرادات قناة السويس 4.7 مليار دولار وأن تسجل معدلات البطالة 9.5% وأن يبلغ الاستثمار المحلي (الخاص والحكومة) بالنسبة للناتج المحلي نحو 16% من الناتج المحلي، وعجز الميزان التجاري 37.6% مليار دولار، وأن تنخفض أسعار الفائدة ما بين 50 إلى 100 نقطة وأن تظل أسعار البترول (خام برنت) عند مستوى 45 دولارا للبرميل، وأن تشهد أسعار الدولار تحركا بنسبة 3% حول سعره الحالي، لافتة إلى أن كل تلك التوقعات مرهونة بطول أو قصر بقاء جائحة كورونا.
 - أشار الدكتور/أحمد شمس، حول مقارنة بين مصر والأسواق الناشئة، حيث أوضح أن 75% من الاقتصاد المصري قائم على الطلب المحلي وقد عوضت الاستثمارات العامة والدعم الذي وجهته الحكومة للمتضررين تراجع الطلب خلال أزمة كورونا وهو ما يعكس تنوع الاقتصاد الذي ساعد على خلق هامش للتدخل بعكس كثير من الدول كالأرجنتين وفيتنام ودول الخليج، مشيرا إلى أن دولة مثل تركيا تواجه أزمة دين خارجي وضغط كبير على عملتها الليرة بسبب السياسات الخاطئة والتدخل في عمل الفائمين على السياسة النقدية الأمر الذي أثر على الاقتصاد التركي، بالنسبة لجنوب افريقيا كان لديها أزمة في سعر الصرف لكن ارتفاع أسعار الذهب ساهم في دعم اقتصادها.
 - وأشاد بتدخلات البنك المركزي المصري ومبادراته ودورها في دعم الصناعة والقطاع الخاص وعملية ضخ السيولة التي تمت بحرفية بحيث لم تؤثر على معدلات التضخم، مع الالتزام بعدم وقف برنامج خفض الفائدة، كما نجح في تشجيع القطاع الخاص على الاقتراض والتشغيل ما أدى إلى نمو معدلات الائتمان للقطاع الخاص بنسب تراوحت بين 17 و18%، فضلا عن مبادرات لمساعدة المتعثرين، كما نجحت سياسات المركزي في الحفاظ على الاستثمارات الاجنبية الساخنة لتمويل الغطاء الدولارى وهو ما يعد شهادة جودة، وذكر أن المبادرات التي أطلقها البنك المركزي كانت هامة وناجحة واستمرارها في العام الجديد 2021 هو أمرا إيجابيا، مع إمكانية تقليل سعر الفائدة بنحو 50 إلى 100 نقطة وسيظل العائد الحقيقي عند 2 إلى 2.5% وهو عائد جيد مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى، مشيرا إلى أنه ليس هناك حاجة على المدى القريب لتقليل أسعار الفائدة ويمكن الانتظار لبعض الوقت، كما أكد على أهمية استمرار السياسات التي تنتهجها الدولة في الإنفاق على محدودى الدخل، مشيرا إلى أن برنامج "تكافل وكرامة" يعد من البرامج الناجحة ولكن لا بد من زيادة الإنفاق على هذه الفئة بدون النظر إلى عجز الموازنة كأولوية في الوقت الحالي.
 - وشدد على أن قانون البنوك الجديد هو قانون جيد وسيسهل تنفيذ خطة البنك المركزي الشاملة للشمول المالي ما سينعكس بشكل إيجابي وقوي على الاقتصاد المصري خلال السنوات المقبلة، مع بدء ظهور البنوك الرقمية وكذلك الإقراض الرقمي، مشيرا إلى أنه عند التفكير في مستقبل الاقتصاد المصري لا بد من إصلاح البنية التحتية لقطاع الاتصالات حتى يستطيع استيعاب تحول الاقتصاد المصري الى اقتصاد معرفي رقمي، وأوضح أنه من خلال التحول الرقمي نستطيع الوصول إلى شرائح لم يكن القطاع المصرفي قادرا على الوصول إليها، وسيكون هناك فرصا واعدة لنشاط التمويل الاستهلاكي والرقمي، وأيضا تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
 - وأكد أن القطاع المصرفي المصري قطاع قوي وغير هش ومستوى المخاطرة به وحجم الديون المدومة والمتعثرة لديه أقل بكثير من الأسواق الأخرى، كما أن أصوله تصنف بأنها ذات جودة عالية، لافتا إلى أن التحدي القادم للقطاع المصرفي هو التحدي الرقمي حتى لا تفقد البنوك جزء كبيرا من أرباحها غير المرتبطة بالفائدة والناتجة عن عمولات الخدمات.
 - وأكد أيضاً على أهمية قيام الحكومة بزيادة الإنفاق على البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث أن النمط الاستهلاكي والتعليمي والأنشطة التي تعتمد على الرقمنة والتكنولوجيا ستستمر حتى بعد إنتهاء جائحة كورونا ولا بد من أن تهتم الدولة بتوطين التكنولوجيا في القطاعات الأضعف كالصناعات الصغيرة والمتوسطة وهو تحدي كبير، كما شدد على ضرورة الاهتمام ببرامج التأهيل المهني والتكنولوجي فهي ركن أساسي من أركان التحول إلى الاقتصاد الرقمي المعرفي، وبدونه ستصبح عملية إنفاق دون تأثير قوي على التشغيل وزيادة الإنفاق على محدودى الدخل.
- **مؤشر مديري المشتريات المصري يسجل 48.2 في ديسمبر 2020².**
- سجل مؤشر مديري المشتريات الرئيسي، الذي يقيس أداء القطاع الخاص غير النفطي بمصر 48.2 نقطة في شهر ديسمبر مقابل 50.9 نقطة في شهر نوفمبر .
 - وأشارت مؤسسة " IHS Markit " في تقريرها الشهري أن قد شهدت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط إنخفاضا متجددا في ظروف التشغيل في نهاية عام 2020 ،مما يعكس إنخفاضا في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة حيث أدى ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا إلى إنخفاض طلب العملاء وأن الإنكماش أدى إلى تراكم فائض مستلزمات الإنتاج مع ارتفاع المخزون بأقوي معدل له منذو يونيو 2012، في الوقت ذاته، تسارع معدل تخفيض الوظائف إلى أسرع مستوى في أربعة أشهر، على الرغم من أن تزايد الأمل بشأن لقاحات

² <https://www.markiteconomics.com/Public/Home/PressRelease/214d9511474f4bddd003e9dec23a0fb6>

فيروس كورونا جعل الشركات أكثر تفاؤلاً بشأن التعافي خلال عام 2021.

وأوضحت المؤسسة أن الشركات قد أفادت بإنخفاض قوي في النشاط التجاري في نهاية العام، وكان غالباً مرتبطاً بانخفاض المبيعات حيث أصبح العملاء حذرين من زيادة جديدة في حالات فيروس كورونا، ومع احتمالية فرض تدابير صحية عامة أكثر صرامة في المستقبل، أشارت الشركات التي شملتها الدراسة إلى أن العملاء قد امتنعوا عن استكمال الطلبات الجديدة، ورغم ذلك، كان التراجع في الإنتاج والمبيعات أقل حدة بشكل ملحوظ مما كان عليه في كل الشهور طوال النصف الأول من عام 2020، وأضعف بكثير من المستوى الأدنى المسجل في شهر أبريل في ذروة الوباء.

ويوضح الرسم البياني تطور مؤشر مديري المشتريات لمصر من يناير 2020 إلى ديسمبر 2020:



• البنك الدولي يتوقع نمو الاقتصاد المصري 2.7% العام المالي الحالي³.

توقع البنك الدولي نمو الاقتصاد المصري بمعدل 2.7% خلال العام المالي الحالي (2020-2021) على أن يرتفع إلى 5.8% خلال العام المالي للمقبل (2021-2022)، أوضح أنه رغم أن اقتصاد مصر تأثر بشدة بالجائحة لكنها نجحت في تجنب الانكماش بفضل الإصلاحات التي، أعادت بناء الاحتياطيات وكذلك لمرونة الاستهلاك والانفاق والمساعدات الدولية.

وأوضح أن النمو في مصر سيتباطأ في ظل تدهور القطاع السياحي واستخراجات الغاز والتباطؤ في قطاعات رئيسية أخرى مثل التصنيع، وأشار إلى أن النمو على المدى المتوسط متوقف على تطبيق صناعات السياسات لإصلاحات داعمة للنمو.

وأشار إلى أن مصر تبنت سياسات نقدية تحفيزية عقب خفض الفائدة 4% وتوفير تمويلات ميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتوقع البنك أن يرتفع الناتج الاقتصادي العالمي 4% في 2021، أقل من توقعات سابقة بلغت 4.2%، بسبب الإصابات الجديدة بفيروس «كوفيد-19»، وأشار إلى أن الناتج الاقتصادي العالمي انكمش 4.3% خلال 2020 مقارنة مع توقعات سابقة لهبوط قدره 5.2%.

وأوضح البنك أن «التوقعات القصيرة الأجل ما زالت ضبابية إلى حد كبير، إذا استمرت الزيادة في الإصابات بالفيروس وتأخر توزيع اللقاح فإن ذلك قد يقيد النمو العالمي عند 1.6% في 2021».

• آراء بعض المؤسسات الدولية عن أداء الجنية أمام الدولار في 2020، و إلى أين يتجه في 2021⁴.

أشارت بعض المؤسسات الدولية إلى أن قد واصل الجنيه صعوده على حساب الدولار للعام الثاني على التوالي مرتفعاً نحو 2% خلال العام الماضي، ويعد ذلك واحداً من أفضل العملات أداءً في الأسواق الناشئة خلال عام الجائحة التي تركت الكثير من العملات واقعة تحت الضغوط حيث أنهى الدولار عام 2020 عند 15.66 جنية للشراء و 15.79 جنية للبيع، مقابل 15.79 للشراء و 16.10 جنية للبيع، وفقد الدولار 1.9% من قيمته أمام الجنيه خلال 2020، بعدما تراجع سعره على مدار العام نحو 30 قرشاً، عن مستويات 15.97 جنية للشراء و 16.09 جنية للبيع ووصل لأدنى مستوياته في 20 فبراير الماضي حينما سجل 15.47 جنية للشراء و 15.6 جنية للبيع، قبل أن يرتفع تدريجياً في أعقاب تخارج رؤوس الأموال من السوق المصرية لتصل إلى 15.69 جنية للشراء و 15.81 جنية للبيع واستقر عند تلك المستويات منذ منتصف مارس وحتى نهاية مايو، واستمر الدولار في الزيادة حتى وصل إلى ذروة الارتفاع منتصف يونيو حينما سجل 16.12 جنية للشراء و 16.24 جنية للبيع، وشهد تلك الفترة تدفقات قوية من صناديق الاستثمار الأجنبية في سوق الدين الحكومي ليعاود الدولار التراجع من جديد

³ <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/01/05/global-economy-to-expand-by-4-percent-in-2021-vaccine-deployment-and-investment-key-to-sustaining-the-recovery>

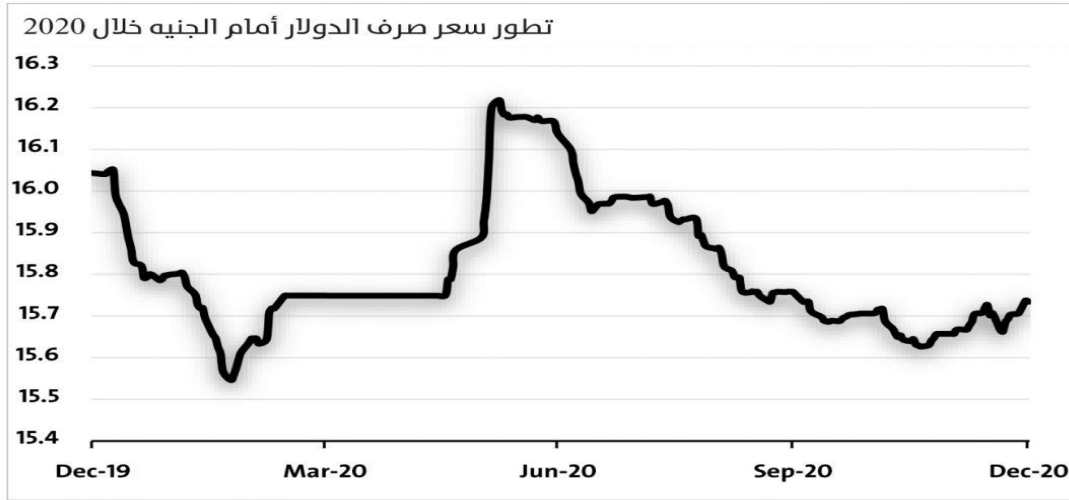
⁴ <https://alborsaanews.com/2021/01/04/1410970>

ويقلص مكاسبه، ليختتم العام عند 15.66 جنيه للشراء و15.79 جنيه للبيع.

- وأشار البنك المركزي المصري، إلى إن قدرة الاقتصاد والقطاع المصرفي على استيعاب تبعات جائحة كورونا على موارد العملة الأجنبية، ساهم في خفض الضغط على سعر الصرف، وإنخفاض مخاطر السوق للقطاع المصرفي، وعدم تكون مخاطر نظامية، خاصة بتقلبات رؤوس الأموال الأجنبية؛ ما عزز الاستقرار المالي دون لجوء السياسة الاحترازية الكلية لتفعيل أدواتها.
- وأضاف في تقرير الاستقرار المالي لعام 2019 أن الاقتصاد المصري استطاع احتواء الانعكاس في تدفقات استثمارات المحافظ بفضل تمتعه بمصادر مستقرة نسبياً للعملة الأجنبية، وتكوين صافي احتياطي كبير من العملة الأجنبية والذي بلغ 45.5 مليار دولار في فبراير 2020، ومكنه من التصدي لتبعات الأزمة من خلال استخدام 5.4 مليار دولار في مارس 2020، وأوضح أن تكوين صافي أصول من العملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي ساعد في احتواء الخروج المفاجئ لاستثمارات المحافظ، وسجل صافي الأصول تدفقات للدخل بقيمة 8.5 مليار دولار في يناير/ مارس 2020.
- وأوضح أن صافي الاحتياطيات الدولية بالعملة الأجنبية استمر في الانخفاض خلال أبريل ومايو لاستيعاب الاحتياجات من العملة الأجنبية، إلا أن صافي الاحتياطيات الدولية قد ارتفع في يونيو 2020 ليسجل 38.2 مليار دولار، وذلك بعد انعكاس التدفقات الموجهة للأسواق الناشئة، وإصدار الحكومة المصرية لسندات دولية في مايو 2020 وحصول مصر على قرض من صندوق النقد الدولي، وهو ما ساهم في ارتفاعه إلى 39.2 مليار دولار بنهاية نوفمبر.
- وأشار البنك المركزي المصري إلى تمتع القطاع المصرفي بمستوى مرتفع من السيولة بالعملة الأجنبية بلغت نسبتها 70.3% في يونيو وهي كافية لإتمام جميع طلبات تحويلات الشركات الأجنبية وعمليات التجارة الخارجية، ووفقاً لبيانات السلامة المالية للبنك المركزي ارتفعت معدلات السيولة بالعملة الأجنبية إلى 76% بنهاية سبتمبر 2020، مقابل 74% بنهاية ديسمبر، كما ارتفع معدل تغطية السيولة بالعملة الأجنبية إلى 244% بنهاية سبتمبر مقابل 206% بنهاية 2019، وقفز صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي في نهاية نوفمبر الماضي إلى 20.5 مليار دولار موزعة بواقع 17.2 مليار دولار لدى البنك المركزي و3.3 مليار دولار فائض لدى البنوك التجارية.
- وأشارت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، إلى إن صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المصرية تعافت من مستوياتها الدنيا التي سجلتها في بداية العام، بدعم من عودة التدفقات الأجنبية لأسواق المال المصرية .
- أوضحت أن تجارة الفائدة في مصر جاذبة للمستثمرين الاجانب وأن عوائد المستثمرين الحقيقية على الديون بعد استبعاد التضخم هي الأعلى في الأسواق الناشئة بدعم من انخفاض التضخم لمستويات 5.7% في نوفمبر من أكثر من 30% في 2017.
- وأضافت وكالة فيتش «وفي استجابة لضغوط السيولة بالعملة الأجنبية لجأت البنوك لزيادة الاقتراض من المؤسسات الدولية للتنمية والبنوك التجارية العالمية لتنويع مزيج السيولة لديها، مع تركيز أكبر على الأجل الأطول، لزيادة أجل محافظها».
- وأشارت إلى أن أصول البنوك الأجنبية تجاوزت 21 مليار دولار وهي مستويات فبراير نفسها، لكن صافي الأصول الأجنبية سجل 2.9 مليون دولار فقط مقابل فائض قدره 7.3 مليار دولار في فبراير نتيجة ارتفاع الالتزامات بالعملة الأجنبية 21% لتصل إلى 18 مليار دولار، ونوهت إلى أنه نتيجة استدامة قاعدة الودائع بالعملة الأجنبية، والتي يسيطر على معظمها الأفراد، وأن نسبة توظيف القروض للودائع بالعملة الأجنبية تسجل نحو 70% فإن البنوك تتمتع بسيولة كافية لمواجهة الضغوط المحتملة، بجانب أنه وفقاً لبيانات البنك الدولي فإن القروض الخارجية على البنوك معظمها طويل الأجل.
- وأضافت أن لدى البنك المركزي خطط للتعامل مع الضغوط في حال حدوثها، أبرزها خفض احتياطي القطاع المصرفي من العملة الأجنبية لدي البنك المركزي – والذي استمر عند مستوى 10% أو خفض نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية – والتي استمرت عند مستوى 100% أو خفض نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية من قاعدة رأس المال، والتي استمرت عند مستوى 10% للعملة الواحدة و20% لجميع العملات – أو تطبيق إجراءات إدارة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ **إلى أين سيتجه الجنيه في 2021:**
- أشار مدير غرفة المعاملات الدولية بأحد البنوك العامة، إن اقتراب مصر من تسوية ديونها عبر منصة يوروكلير ستدعم قوة الجنيه وتقلل من مخاطر المستثمرين الأجانب، مشيراً إلى أن المستهدف هو جذب شريحة مختلفة تماماً من المستثمرين مثل البنوك المركزية الكبرى، وهو ما يمنح استقراراً لتدفقات رؤوس الأموال.
- وأوضح بنك أبوظبي الأول، إن استثمارات الأجانب في أذون وسندات الخزانة التي كانت سبباً في ارتفاع قيمة الجنيه، على الأرجح ستظل مستمرة في ظل التحسن الذي طرأ على الرؤية المستقبلية للاقتصاد العالمي، وعودة مديرو المحافظ القوية للأصول المصرية ذات العوائد المرتفعة، مدعومة باقرار مسودة قانون التي ترفع العمولات والضرائب عن مشتريات الأجانب للسندات المصرية، أوضح أنه بناءً على ذلك فإن الجنيه سيستمر في ارتفاعه

البيء أمام الدولار ليختبر مستوى دعم عند 15 دولاراً للجنيه خلال النصف الأول من العام، على أن يكون 16.20 جنيه هو أعلى سعر يصل له ما لم يطرأ أحداثاً مؤثرة أخرى، وتوقع أن يخفض البنك المركزي الفائدة ما بين 50 و70 نقطة أساس خلال العام الحالي.

- **وتوقع سيتي بنك** في تقرير الرؤية المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استقرار الجنيه أمام الدولار حتى نهاية النصف الأول من 2021 مشيرة إلى أن سعره الحالي ليس أكثر من قيمته الفعلية.
- **وتوقع بنك بي ان بي باريبا**، استقرار الدولار عند 16 جنيهاً خلال العام المالي الحالي، وأن يستقر الاحتياطي النقدي عند 38 مليار دولار، وأضاف أن الأفق على المدى القصير مواتية إلى حد بعيد، وأن صندوق النقد سيستمر في صرف التموليات، وأن مقارنة العوائد بالمخاطر في مصر ستظل جاذبه، خاصة مع الأخذ في الاعتبار التحسن في أوضاع المالية العامة.
- **وأوضح بنك الكويت الوطني**، إن الجنيه على الأرجح سيستمر عند مستويات تدور حول 15.6 جنيه للدولار، ما لم تطرأ أحداث جوهرية، وأضاف أن أي تدخل في سعر الصرف سيكون مقتصر على الحالات القوية من التقلبات غير الناتجة عن أساسات الاقتصاد الكلي.
- **ويوضح الرسم البياني** تطور سعر الصرف (الدولار) أمام الجنية المصري :



- **وأشار بنك الاستثمار فاروس** ، إلى إن صافي الاحتياطيات الدولي سيتم بناؤه تدريجياً ليصل إلى 43 مليار دولار مقابل 40 مليار دولار خلال العام المالي الماضي، وأوضح أن تقديراته تشير إلى تسجيل ميزان المدفوعات فائضاً طفيفاً بقيمة 0.8 مليار دولار خلال العام المالي الحالي، عقب تسجيله العجز الأول منذ 2011 خلال العام الماضي، بدعم من تضاؤل عجز الميزان التجاري غير البترولي، والتحويلات وإيرادات قناة السويس، ورجح تعافي صافي الاستثمارات في المحافظ المالية لتسجل صافي تدفق للداخل بقيمة 3.4 مليار دولار، في ظل استئناف الأجانب للاستثمار في الدين الحكومي بداية من أغسطس.
- **وتوقع اتساع عجز الحساب الجاري** إلى 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.1% في العام المالي 2019-2020، ليسجل 12 مليار دولار مقابل 11 مليار دولار وذلك نتيجة انخفاض فائض الميزان الخدمي إلى 5.4 مليار دولار في ظل التراجع المتوقع لإيرادات السياحة إلى 7.2 مليار دولار مقابل 10 مليارات دولار، وسيعوض ذلك جزئياً ارتفاع إيرادات قناة السويس إلى 6.1 مليار دولار خلال العام المالي الحالي مقابل 5.8 مليار دولار العام المالي الماضي، وتوقع انخفاض تحويلات المصريين بالخارج إلى 26 مليار دولار مقابل 28 مليار دولار العام المالي الماضي.
- **وتوقع أن يصل سعر صرف الدولار الاسمي** إلى 16 جنيهاً، في 2021، على أن يستقر عند ذلك خلال السنوات الثلاث المقبلة، نتيجة تراجع اموال الاحتياط عقب الزيادة الحادة في أعقاب الإغلاق، ونتيجة تلقي صافي الاحتياطيات الدولية والأصول الأجنبية بدلاً من سعر الصرف، بجانب التراجع المواتي لفروقات التضخم مع الشركاء التجاريين إلى 4% بدلاً من 8% العام المالي الماضي.
- **ويرى بنك الاستثمار بلتون**، أن سعر صرف الدولار سيسجل في المتوسط 15.78 جنيه خلال 2021، وتوقع أن يستمر الجنيه قوياً خلال السنوات الخمس المقبلة، وأكد ضرورة تحرك الجنيه بشكل محدود، لكن صحي في ظل الطلب الخافت على الواردات، مقابل تقديراتها أن يسجل في المتوسط 15.83 جنيه خلال 2020، وأشار إلى إن مصر استعادت جزءاً من احتياطياتها الأجنبية التي فقدتها بعد انتشار كورونا، ورفعت مستويات تغطيتها

للواردات إلى 7.1 شهر، وتوقعت أن تشهد مصر تدفقات بقيمة 18.5 مليار دولار خلال العام المالي الحالي لتغطي 80% من فجوة النقد الأجنبية العام الحالي.

وأوضحت «بلتون»، أن الحكومة رفعت مستهدفات الاقتراض الخارجي إلى 12 مليار دولار مقابل 6 مليارات دولار؛ لمواجهة الفجوة المتزايدة من النقد الأجنبي، كما تعتزم إصدار سندات بقيمة بين 5 و6 مليارات دولار خلال العام الحالي، وقالت إن الدين الخارجي ارتفع بشكل ملحوظ في العام المالي الماضي لیسد الفجوة التمويلية التي اتسعت نتيجة الوباء، وسيواصل الارتفاع إلى 132 مليار دولار بنهاية يونيو المقبل، ليوافق الانخفاض المتوقع أن يكون أكثر وضوحاً في الإيرادات الأجنبية لمصر العام الحالي، لكنها ذكرت أنه في ظل جدول سداد الدين المدار بشكل جيد، وتراجع الدين قصير الأجل إلى 8.8% من إجمالي الدين مقابل 10.2% يجب أن يقلص الضغوط على الجنيه، ويهدئ المخاوف بشأن تراكم الدين الخارجي.

وتوقعت نمو احتياطي النقد الأجنبي إلى 40.6 مليار دولار بنهاية العام المالي الحالي، وذكرت أن عجز الحساب الجاري سيرتفع إلى 12.6 مليار دولار العام المالي الحالي، على أن يتراجع إلى 9 مليارات دولار العام المالي المقبل، وتوقعت انخفاض إيرادات السياحة 5 مليارات دولار، خلال العام المالي الحالي، بعد تراجعها 3 مليارات دولار العام المالي الماضي.

• الإسكوا، جانحة كورونا كبدت الاقتصادات العربية 140 مليار دولار خسائر في 2020.

توقعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن تواجه الاقتصادات العربية سيناريوهين في عام 2021، أحدهما متفائل يتوقع تحقيق معدل نمو يصل إلى 3.5%، والآخر أقل تفاؤلاً يقتصر فيه النمو على 2.8%.

و تشير منظمة الإسكوا إلى أن البطالة داخل الاقتصادات العربية مرحة للارتفاع إلى 12.5% في عام 2021، وأنه رغم توقع معدلات نمو إيجابية في كلا السيناريوين، فإن هذا لن يكون كافياً لخلق ما يلزم من فرص عمل لائقة. فالبطالة داخل الاقتصادات العربية مرحة للارتفاع إلى 12.5% في عام 2021، وستبلغ أعلى معدلاتها في فلسطين "31%" وليبيا "22%"، وستزيد عن 21% في تونس والأردن، أما دول مجلس التعاون الخليجي، فستسجل معدلات بطالة بنحو 5.8%. كما من المتوقع أن تزيد صادرات المنطقة بمقدار 10.4% في عام 2021، بعد أن كانت قد انخفضت بمقدار 50% في العام الماضي.

وأشارت المنظمة إلى أن الاقتصادات العربية ذات الدخل المتوسط ستحقق أعلى معدلات نمو في المنطقة بنسبة 5% وفقاً للسيناريو المتفائل، و4.1% وفقاً للسيناريو الأقل تفاؤلاً، في حين يتراوح معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي بين 2.3 و2.1%. أما البلدان العربية الأقل نمواً، فستحقق أدنى المعدلات ولن تتخطى 0.5 أو 0.4%.

وركزت المنظمة على مسألة الديون في المنطقة، التي تضاعف حجمها خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى ما يقارب 1.2 تريليون دولار في البلدان العربية غير المتأثرة بالزاعات، وإلى أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المتوسطة الدخل، ويرجع هذا الوضع الخطير بالأساس إلى استمرار أغلب البلدان في تمويل إنفاقها الحكومي عبر الاقتراض، ما يأتي بنتائج سلبية على الإنتاجية والنمو، بالإضافة إلى ضعف مستوى الحوكمة في المنطقة، ما يطرح تحدياً أمام الدول يكمن في "كيف تنفق" وليس "كم تنفق"، وأوضحت المنظمة بأن الوضع قد يؤدي، إذا ما تواصل، إلى أزمة ديون من شأنها أن تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية، خاصة في الدول المتوسطة الدخل التي لن تستفيد من مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين، والتي استفادت منها الدول المنخفضة الدخل، وتدعو المنظمة إلى توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل البلدان المتوسطة الدخل، التي وصلت خدمة الدين فيها إلى 18 مليار دولار، مع التزام هذه الدول بسقف للعجز المالي لا يمكن لها أن تتجاوزه من أجل ضمان قدرتها على تحمل الديون.

⁵ <https://almalnews.com/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%83%d9%88%d8%a7-%d9%83%d9%88%d8%b1%d9%88%d9%86%d8%a7-%d9%83%d8%a8%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a/>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية، زيادة الاستثمارات الحكومية إلى 280.7 مليار جنيه خلال 2020-2021.

- أشارت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، في تقريرها عن حصاد عام 2020 أن حجم الاستثمارات الحكومية بلغ 280.7 مليار جنيه في العام المالي 2021/20 بنسبة زيادة قدرها 33% مقارنة بعام 2020/19، وأوضحت وزارة التخطيط ان الاستثمارات الممولة من الخزانة ارتفعت من 140 مليار جنيه إلى 230 مليار جنيه بزيادة قدرها 64%، لتحسين مستوى معيشة المواطن المصري في مختلف القطاعات مثل الصحة والتعليم والنقل وغيرها، وذلك في إطار مستهدفات رؤية مصر 2030، وبناءً على ما تبنته الدولة من برنامج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل.
- وأشارت أن من المستهدف في قطاع الصحة : زيادة الاستثمارات بنسبة 69% لتصل إلى 15.3 مليار جنيه لتشمل مبادرات التغطية الصحية الشاملة ومنها مبادرة التأمين الصحي الشامل والاستهداف الجغرافي للمحافظات ذات الأولوية والتي تشمل تطوير 79 مستشفى و294 وحدة رعاية أولية في 9 محافظات، بجانب التوسع في إتاحة خدمات الإسعاف الطبي بإضافة 300 سيارة إسعاف و129 نقطة إسعاف جديدة وتحقيق التغطية الشاملة من نقاط سيارات الإسعاف وخاصة في محافظات الغربية والمنوفية والبحيرة والوادي الجديد، بالإضافة إلى التوسع في إضافة أسرة رعاية مركزة بنسبة زيادة 77%، وحضانات بنسبة زيادة 8%، وأسرة رعاية أطفال بالمستشفيات الحكومية بنسبة زيادة تقدر بنحو 87%.
- وأوضحت أيضاً أن الخطة زيادة في استثمارات قطاع التعليم العالي بنسبة 104% لتصل إلى 17.8 مليار جنيه وذلك بهدف تحسين الخدمات المقدمة من المستشفيات الجامعية وذلك في إطار مبادرة التغطية الصحية الشاملة، وسيتم ميكنة 23 مستشفى جامعي وتجهيزها بالمعدات اللازمة، بالإضافة إلى تحسين نظم ومخرجات التعليم الفني الجامعي من خلال عدد من المبادرات منها ربط مخرجات التعليم بسوق العمل والتي تضم التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية بإنشاء 6 جامعات تكنولوجية جديدة هي جامعات أسيوط الجديدة، طيبة الجديدة، السلام شرق بورسعيد، برج العرب، 6 أكتوبر والغربية، والتوسع في إنشاء الجامعات الأهلية بإنشاء 5 جامعات بإجمالي 1.4 مليار جنيه من ضمنها مشروع إنشاء الجامعة الفرنسية.
- وأوضحت حول استثمارات قطاع التربية والتعليم خلال عام 2020-2021 سيشهد زيادة في تلك الاستثمارات بنسبة 35% لتصل إلى 16.5 مليار جنيه لتغطية مجموعة من المبادرات، وفي مجال إتاحة الخدمات التعليمية سيشهد العام المالي الجديد توسعا في إنشاء فصول جديدة بإضافة 27.5 ألف فصل بتكلفة 6.8 مليار جنيه وذلك في إطار العمل على خفض كثافة الفصول في المحافظات المختلفة، بالإضافة إلى استكمال الفصول التي تم البدء بها في المحافظات ذات الأولوية وهي الجيزة، الاسكندرية، القليوبية، الغربية والفيوم، هذا فضلاً عن مبادرة "إتاحة التعليم للجميع دون تمييز" والتي تستهدف إضافة 27 مدرسة جديدة (13 مدرسة تعليم ياباني و10 مدارس دولية و4 مدارس للمتفوقين)، تُقدم تعليمًا مُتميزًا للطبقة المتوسطة لاستيعاب 78 ألف طالب بتكلفة 440 مليون جنيه، وفي إطار العمل على مبادرة ربط التعليم الفني بسوق العمل سيشهد العام المالي المقبل التوسع في إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية بنحو 10 مدارس بطاقة استيعابية نحو 3600 طالب.
- و تستهدف الخطة نحو 36 مليار جنيه كاستثمارات حكومية في قطاع النقل بنسبة نمو 84% لعدد من المشروعات أهمها مشروعات الطرق والكبارى وما تتضمنه من مشروعات شبكة الطرق القومية، والطرق بين المحافظات والكبارى والمزلقانات، وكذلك مشروعات السكك الحديدية، بالإضافة إلى مشروعات مترو الأنفاق واستكمال المرحلة الثالثة والرابعة من الخط الثالث للمترو والمرحلة الأولى من الخط الرابع، فضلاً عن مشروعات النقل النهري.
- تشمل الخطة زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاع الإسكان بنسبة 75% لتصل إلى 40 مليار جنيه لتشمل المبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة ومنها رفع نسبة التغطية بخدمات مياه الشرب من 97.3% إلى 98.5%، والتوسع في محطات معالجة مياه الصرف الصحي بالإنهاء من تنفيذ 52 محطة معالجة صرف صحي ثنائية وثلاثية بالوجه القبلي وضخ مزيد من الاستثمارات لتنفيذ عدد من محطات المعالجة وإعادة تأهيل 8 محطات معالجة بالوجه القبلي.
- وأشارت وزارة التخطيط أيضاً قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات شهد لأول مرة زيادة في استثمارات عام 2020-2021 بنسبة 300% لتصل إلى 10 مليارات جنيه لتطوير البنية المعلوماتية واستكمال ميكنة الخدمات الحكومية.

⁶ <https://www.youm7.com/story/2021/1/3/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%89-280-7-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84/5140259>

وأوضحت حول خطة العام المالي المقبل ستشهد زيادة الاستثمارات المخصصة لقطاع الموارد المائية والرى بنسبة 11% لتصل إلى 8.1 مليار جنيه لتشمل عدد من المبادرات منها التي تهدف إلى الأمن المائي لتقليل الفاقد من مياه الرى بزيادة نسبة المجارى المائية المطورة من 13% إلى 16%.

وأضافت وزارة التخطيط حول مبادرات الشباب وحياء كريمة أن ستشهد الخطة فيما يخص فئة الشباب؛ تبنى عدد من مبادرات الرعاية الشبابية مثل التوسع في إتاحة المراكز الشبابية بإنشاء نحو 100 مركز جديد بهدف المساعدة في تحسين الصحة البدنية للشباب، وتتضمن الخطة الاستثمارية الموجهة لمبادرة حياة كريمة لعام 2020-2021 تصل إلى 8 مليارات جنيه في 357 قرية جديدة، و250 مليون جنيه لمبادرة مراكز النجاة في 40 قرية جديدة للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

• الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، المؤسسات الدولية تشيد بأداء الاقتصاد المصري خلال 2020⁷.

أشارت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن تقارير المؤسسات الدولية التي تعكس الوضع الحالي للاقتصاد المصري تؤكد أننا نسير على الطريق الصحيح، لافتة إلى ما أشارت إليه بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أن مع مرور عام على التعايش مع جائحة كورونا وعلى الرغم من التداعيات السلبية للجائحة على الاقتصاد المصري وعلى اقتصاد العالم ككل، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة وتنسيق وتوازن السياسات المالية والنقدية التي تقوم بها الحكومة منحت الاقتصاد المصري القدرة على احتواء الآثار السلبية والحد من تداعيات تلك الأزمة، والاستمرار في صدارة معدلات النمو بالمنطقة.

وأوضحت أن صندوق النقد الدولي أشار إلى أن مصر تتصدر الأسواق الناشئة في معدل النمو الاقتصادي، وأنها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تحقق نموا اقتصاديا خلال عام 2020 ، وهذا ما أكدته وكالة "بلومبرج" فضلا عن تصنيفها لمصر ضمن قائمة أسرع عشرة اقتصاديات تحقيقا للنمو في العالم، وفيما يتعلق بأداء الجنيه المصري لفت التقرير إلى أن وكالة "فيتش" صنفت الجنيه المصري ضمن أفضل عملات الأسواق الناشئة أداء في عام 2020 ، على الرغم من تراجع أغلب عملات الأسواق الناشئة.

وأضافت أن صندوق النقد الدولي أكد على تحقيق مصر أكبر تراجع سنوي في معدل التضخم في الأسواق الناشئة عام 2020 ، كما أشارت وكالة "ستاندرد أند بورز" إلى تثبيت التصنيف الائتماني لمصر عن "B" مع توقعاتها لمصر بنظرة مستقبلية مستقرة على الرغم من تراجع العديد من دول المنطقة، بالإضافة إلى تثبيت وكالة "موديز" التصنيف الائتماني لمصر عن "B2" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتثبيت وكالة "فيتش" التصنيف الائتماني لمصر عند "B+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأكدت وكالة فيتش أن الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة المصرية ساعدت على تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأشارت التقارير الدولية إلى أن الدولة المصرية منذ أزمة كورونا اتخذت العديد من القرارات التي ساهمت في استمرار عجلة التشغيل والانتاج والبناء لتعكس مدى تعايش الحكومة مع الشعب وارتباطها به وحرصها عليه وعملها الدائم على تخفيف الأعباء عنه في كل مجالات ومناحي الحياة اليومية المختلفة، بما في ذلك اعتبار صحة وسلامة المواطن على رأس أولويات عملها، كما أكدت التقارير الدولية أن اقتصاد مصر من أقوى 10 اقتصاديات في العالم في عام 2020 ، وأن مصر صاحبة أعلى معدل نمو متوقع من الناتج المحلي خلال 2020 بنسبة 3,8%.

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر تحتل المركز الثالث من بين الدول الأكثر استفادة من اعتمادات مجموعة البنك الإسلامي⁸.

أعلنت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، محافظ مصر لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية نتائج التعاون بين مصر ومجموعة البنك خلال عامين (أغسطس 2018 – ديسمبر 2020)، مشيرة إلى أن مصر تحتل المركز الثالث من بين الدول العشر الأوائل الأكثر استفادة من إجمالي اعتمادات مجموعة البنك الإسلامي بمبلغ 12.7 مليار دولار.

وأضافت الدكتورة /هالة السعيد، أن المشروعات الممولة في مصر تتوزع وفقاً للموقف من التنفيذ كالاتي: 238 مشروعاً تم اعتمادها (12.7 مليار دولار)، 287 مشروعاً تم الانتهاء منها (9.7 مليار دولار)، 51 مشروعاً جاري تنفيذه (3 مليارات دولار)، وأوضحت أن مصر انضمت لعضوية البنك عام 1974 ولها مقعد دائم في مجلس المديرين التنفيذيين، وتأتي مصر في الترتيب السابع لأكثر الدول المساهمة والمالكة لأكثر عدد من الأسهم في البنك بعدد 357.965 سهم بنسبة 7.07% وتبلغ قيمة اكتتابها في رأس المال 5 مليارات دولار.

وتتمثل أهم نتائج التعاون بين جمهورية مصر العربية والبنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة من أغسطس 2018 – ديسمبر 2020، في توقيع اتفاقية بين مصر ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية في أكتوبر 2018 لتأسيس مكتب تمثيل لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مصر مع منح كافة التسهيلات لتأسيس مقر المكتب وتعيين العاملين والانتهاج من الاجراءات التنفيذية لتفعيل هذا الاتفاق؛ مما يعمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف

⁷ <http://gate.ahram.org.eg/News/2552602.aspx>

⁸ <https://alborsaanews.com/2021/01/05/1411280>

المؤسسات المالية التابعة للبنك ومجتمع الأعمال المصري والعربي والأفريقي للاستفادة من الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات، ويدعم بدوره تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، بجانب دوره في إدارة ومتابعة المشروعات والتعاون مع كافة الأطراف المعنية في مصر، كما تم أيضا في ذات الشهر توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين مصر والبنك الإسلامي للتنمية للفترة من عام 2019 إلى 2021 والتي تضمنت تقديم تمويلات بنحو 3 مليارات دولار لعدد من المشروعات في مجالات تنموية تحظى بأولوية لدى الحكومة المصرية خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية.

وأوضحت الدكتورة /هالة السعيد، فيما يتعلق بنتائج التعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة فقد تضمنت توقيع اتفاقيتين إطاريتين بين جمهورية مصر العربية والمؤسسة خلال شهر سبتمبر 2018 لتمويل توريد سلع استراتيجية لصالح مصر من خلال المؤسسة، وخلال ديسمبر 2018 تم الانتهاء من تنفيذ عدد (4) مشروعات في مجالات تأهيل وتوظيف الشباب في مجال التجارة، ومعالجة التدابير غير التعريفية لتعزيز التجارة البيئية، وتعزيز مهارات العمالة في قطاعي الصناعات الغذائية وصناعة الأثاث المنزلي، بالإضافة إلى إنشاء إدارة متخصصة لتعزيز الصادرات داخل بنك تنمية الصادرات المصري لتقديم دعم أفضل للمُصدّرين، وذلك تحت مظلة المرحلة الأولى من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الافتياص) الذي تساهم مصر في ميزانيته، كما تم خلال شهر أكتوبر 2019 انضمام مصر رسمياً إلى برنامج جسور التجارة العربية الافريقية (المرحلة الثانية) وأصبحت عضواً كامل العضوية في مجلس البرنامج وتم عقد فعاليات إطلاق البرنامج في نوفمبر 2020 بمقر وزارة التجارة والصناعة والحضور الافتراضي للمهندس هاني سنبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة، وشمل التعاون مع المؤسسة كذلك توقيع برنامج المؤسسة التمويلي لعام 2020 خلال شهر ديسمبر 2019 والذي يتضمن تقديم 700 مليون دولار للهيئة المصرية العامة للبترول تم صرف 300 مليون دولار منها حتى تاريخه وتقديم 400 مليون دولار للهيئة العامة للسلع التموينية تم صرف 282 مليون دولار منها حتى تاريخه، كما تم خلال شهر ديسمبر أيضا توقيع برنامج تعاون مع الهيئة العامة لتنمية الصادرات المصرية يتضمن خطة عمل يقوم بمقتضاها البرنامج بتنفيذ عدد من المشاريع الداعمة للمصدرين المصريين خلال عامي 2020 و2021، حيث بلغ إجمالي المبالغ التي اعتمدها المؤسسة لصالح مصر 11.2 مليار دولار خلال الفترة من (1985 – 2020) لتمويل استيراد البترول ومنتجاته بالإضافة إلى السلع الغذائية ومنتجات أخرى.

• البنك المركزي المصري، ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 40.062.5 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2020⁹.

أعلن البنك المركزي المصري ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لمصر إلى 40.062.5 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2020 وذلك مقابل 39.221.8 في نوفمبر 2020 بزيادة قدرها 840.6 مليون دولار.

• الدكتور /خالد العناني وزير السياحة والآثار، جانحة كورونا تعصف بدخل مصر السياحي في 2020¹⁰.

أشار الدكتور /خالد العناني وزير السياحة والآثار، إلى إن إيرادات السياحة بلغت حوالي 4 مليارات دولار في 2020، إنخفاضاً من 13.03 مليار في العام السابق، وسط جانحة كوفيد-19 التي ألحقت ضرراً شديداً بالقطاع، لكن تركيز مصر تحول من أعداد الزائرين إلى أن تظل وجهة آمنة رغم الأزمة، وأوضح أن عدد السياح الذين زاروا مصر بلغ نحو 3.5 مليون سائح في 2020، مقارنة مع 13.1 مليون في 2019.

وأضاف أن قد شهدنا عاما رائعا في 2019 من حيث الأعداد والإيرادات، وأيضا أول شهرين في 2020 كانا أعلى بنحو 8% في الأعداد والإيرادات، حيث زار البلاد 2.4 مليون سائح، حيث أضاف أن الهدف حاليا ليس قياس عدد السائحين لكن أن يقال إن مصر وجهة سياحية آمنة في ظل أزمة كورونا .

وأوضح أن نعمل حالياً على بناء سمعة سياحية وتشويق للسائحين لزيارة البلاد بعد إنتهاء أزمة كورونا وأضاف أن عدد الفنادق التي حصلت على تراخيص للعمل وفقا للضوابط الجديدة بعد كورونا نحو 700 فندق من إجمالي 1200 فندق في مصر، ونسب إشغال السياحة الخارجية بفنادقنا حاليا تبلغ في المتوسط بين 10 و15% من أعداد 2019.

• الجهاز المركزي للتعينة العامة و الإحصاء، 17.4% زيادة في أرصدة الودائع المصرفية خلال 2020/2019¹¹.

أصدر الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الودائع والائتمان المصرفي وتناولت تطورات الودائع والائتمان المصرفي خلال عام 2020/2019 مقارنة لعام 2019/2018، وكشفت النشرة عن ارتفاع أرصدة الودائع المصرفية للقطاع العائلي 3253.1 مليار جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرها 19.8% عن العام السابق، حيث ساهم الأفراد الطبيعيون بنسبة 95.8% من إجمالي أرصدة ودائع القطاع العائلي، حيث استحوذ القطاع العائلي علي نسبة 69.4% من إجمالي الودائع المصرفية .

وأشار إلى أن قد بلغت أرصدة الودائع المصرفية لقطاع الأعمال الخاص 567.3 مليار جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرها 4.7% عن العام السابق، حيث استحوذ القطاع الخاص المنظم على نسبة

⁹ <https://www.benokinvest.com/archives/37832>

¹⁰ <https://alborsaaneews.com/2021/01/04/1410977>

¹¹ <https://www.benokinvest.com/archives/37865>

74.4% من ودائع قطاع الأعمال الخاص، كما بلغت نسبة ودائع القطاع 12.1% من إجمالي الودائع المصرفية، فيما سجلت أرصدة الودائع المصرفية لقطاع الخدمات العام 511.1 مليار جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرها 27.5% عن العام السابق ، حيث استحوذ قطاع الخزانة والإدارة الحكومية على نسبة 96.3% من ودائع قطاع الخدمات العام ، كما بلغت نسبة ودائع القطاع 10.9% من إجمالي الودائع المصرفية.

- وأشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى ارتفاع أرصدة الودائع المصرفية فى عام 2020/2019 لتصل إلى 4686.9 مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها 17.4% عن عام 2019/2018 و حققت ودائع كلا من القطاع العائلى و قطاع الأعمال الخاص أعلى نسب من إجمالي قيمة الودائع.
- وأشار أيضاً إلى ارتفاع أرصدة الائتمان المصرفي الى 2204.1 مليار جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرها 18.7% عن عام 2019/2018، وكان لارتفاع الائتمان الممنوح لكلا من قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام الأثر الأكبر فى تلك الزيادة حيث بلغت أرصدة الائتمان التي تم منحها لقطاع الأعمال الخاص 919.3 مليار جنيه عام 2018/2019 بنسبة زيادة قدرها 15.5% عن العام السابق ، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم الائتمان للقطاع الخاص المنظم إلى 713.7 مليار جنيه، بما يمثل 77.6% من إجمالي الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص، وبذلك بلغت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع 41.7% من إجمالي أرصدة الائتمان المصرفي .
- وأضاف أن قد بلغت أرصدة الائتمان التي تم منحها لقطاع الأعمال العام 592.3 مليار جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرها 4.2% عن العام السابق ، ويرجع هذا الى ارتفاع حجم الائتمان الممنوح لقطاع الهيئات العامة الاقتصادية حيث بلغ 436.2 مليار جنيه بما يمثل 73.6% من إجمالي الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام، وبذلك بلغت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع 26.9% من إجمالي أرصدة الائتمان المصرفي، وبلغ فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي 2482.8 مليار جنيه عام 2020/2019 بنسبة زيادة قدرها 16.2% عن العام السابق ، ويرجع هذا الى ارتفاع حجم الودائع عن حجم الائتمان الممنوح، وبذلك بلغت نسبة السيولة لدى الجهاز المصرفي 53.0% من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي.

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام 2018، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من 3,7 مليار جنيه مصري في 2014 إلى 10.6 مليار جنيه في 2018. وارتفعت بنسبة 18% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة 8.9 مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم 82 لسنة 2019، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم 7 لسنة 2019، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2019 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (4مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استجاره تمويلاً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلاً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر: 12

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملماً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن 20 مليون جنيه، و5 ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات .
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وشروط حصولها على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر.
- أعلنت الدكتورة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، أن الجهاز قد قام منذ بداية عام 2020 وحتى شهر نوفمبر بتمويل 124 ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر بإجمالي قدره 3.7 مليار جنيه أتاحت 195 ألف فرصة عمل بالإضافة إلى 119 مليون جنيه تم ضخها من الجهاز للمشاركة في تنفيذ مشروعات تطوير البنية الأساسية والمجتمعية بمختلف المحافظات لتوفير البيئة المناسبة لإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهي الصغر والتوسع فيها والمساعدة في تشغيل العمالة الموسمية غير المنتظمة الأمر الذي أتاح لهم 301 ألف يومية تشغيل. وأوضحت أن الوجه القلبي يأتي على رأس اهتمامات الجهاز حيث حصل على 46 % من إجمالي التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهي الصغر لتوفير فرص عمل للمواطنين وتشجيعهم على الاقبال على العمل الحر.
- وأكدت على أن الجهاز نجح في تقديم هذا التمويل والدعم لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهي الصغر على الرغم من تداعيات أزمة كورونا وما فرضتها من قيود على حركة التجارة وتأثيرها على النمو الاقتصادي وأشارت إلى أن الجهاز كان حريصاً منذ بداية ظهور أزمة كورونا على تنفيذ حزمة من الإجراءات لمساعدة أصحاب المشروعات على الاستمرار وعدم الاستغناء عن العمالة الموجودة بمشروعاتهم. وأضافت أن كافة فروع الجهاز بالمحافظات لم تتوقف عن تقديم خدماتها حيث نجحت مجمعات خدمة المنشآت الصغيرة التابعة للجهاز في هذه المحافظات في تقديم ما يزيد على 27 ألف خدمة للعملاء تمثلت في استخراج الرخص النهائية والمؤقتة للمشروعات والرقم القومي والسجل التجاري والبطاقة الضريبية وخدمات أخرى متنوعة.

¹²<http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3->

[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

¹³ <https://www.youm7.com/story/2021/1/3/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D9%803-7-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87/5140939>

وأكدت الدكتورة/نيفين جامع، على أن الجهاز نجح في تقديم حزمة من الخدمات غير المالية وعمل على تطويرها وتقديم بعضها إلكترونياً حيث استفاد ما يزيد على 7 آلاف شاب وفتاة من الدورات التدريبية الخاصة بزيادة الأعمال كما تم تسجيل ما يزيد على ألفين مستفيد بالجهات الحكومية نجحوا في المشاركة بمناقصات بلغت 186.8 مليون جنيه كما تم تنفيذ 277 صفقة تكامل بين المشروعات بقيمة صفقات بلغت 14 مليون جنيه واشراك 274 مشروع بشركات القطاعين العام والخاص حققوا مبيعات بلغت 6.2 مليون جنيه كما تم تقديم 4634 خدمة دعم فني متنوعة للمشروعات الزراعية الصغيرة في مجال الانتاج والتصنيع الزراعي واستفاد ما يزيد على 8 آلاف عميل من خدمات تطوير المشروعات الصناعية ونجحت مشروعات الحاضنات في احتضان 86 مشروع جديد استفادوا من الخدمات المتنوعة التي تقدمها كما تم تسجيل 145 مشروع جديد على منصة المشروعات الصغيرة لمساعدتهم في تسويق منتجاتهم واستفاد 67 عميل من استشارات التسويق الإلكتروني تم تقديمها خلال معرض تراثنا وبالإضافة إلى ذلك قام الجهاز بتنظيم 67 معرض شارك فيها 1977 عارض حققوا مبيعات زادت على 79 مليون جنيه.

• **425 مليون يورو من بنك الإستثمار الأوروبي لبنك مصر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر¹⁴.**

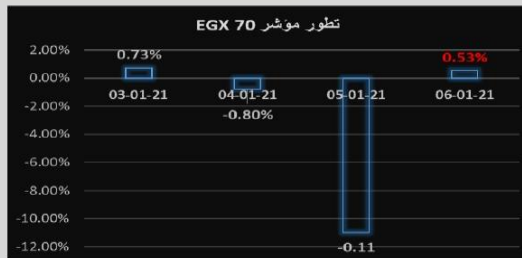
قدم بنك الإستثمار الأوروبي لبنك مصر خطا ائتمانيا بقيمة 425 مليون يورو، لدعم الشركات المصرية الخاصة الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بوباء فيروس كورونا ، وتعزيز قدرتها على قيادة الانتعاش الاقتصادي في البلاد، ويمول خط الائتمان المشاريع الاستثمارية ، وكذلك احتياجات رأس المال العامل ، في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وبالتالي الحفاظ على النمو والتوظيف مع المساعدة في التخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأزمة فيروس كورونا .

¹⁴ <https://benoinvest.com/archives/37548>

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

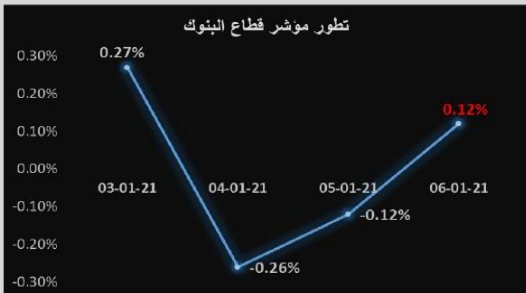


تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

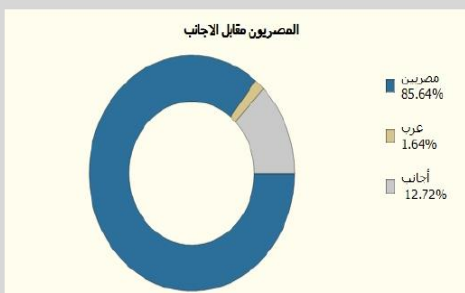
ارتفع مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية بنسبة 1.13% في نهاية تعاملات اليوم الأربعاء 6 ديسمبر 2020 مقارنةً بانخفاض بنسبة -0.01% في بداية الأسبوع. وأنخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 0.53% بعد أن كان مرتفع بنسبة 0.73% في بداية الأسبوع، حيث أن يوم الخميس الموافق 7 ديسمبر أجازة رسمية بمناسبة عيد الميلاد المجيد .



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الأربعاء بنسبة 0.12% مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.27% في بداية الأسبوع ، كما إنخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة 0.78% ، مقارنةً بارتفاع بنسبة 1.25% في بداية الاسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (1) يوضح تقرير البنك المركزي المصري الذي يؤكد أن استقرار النظام المالي أسهم في تحسين الاقتصاد ضد فيروس كورونا و تداعياتها :**

استقرار النظام المالي أسهم في تحسين الاقتصاد ضد كورونا وتداعياتها



رؤية 2030
VISION OF EGYPT

الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي في إطار تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي وأهداف رؤية مصر 2030.

جار الانتهاء من إنشاء مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي؛ في إطار تنفيذ استراتيجية تعزيز وتطوير الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي.

يعمل البنك المركزي على تنفيذ استراتيجية لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية وإفريقيا.

المستهدف في 2020 / 2021

6.3%

حجم العجز الكلي

2%

حجم الفائض الأولي

إطلاق القطاع المصرفي العديد من المبادرات لدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أهمها:

مبادرة القطاع الخاص الصناعي بمبلغ 100 مليار جنيه

مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بمبلغ 50 مليار جنيه

المصدر: البنك المركزي المصري، ديسمبر 2020

* البنك المركزي المصري، بيان صحفي 6 نوفمبر 2020، 24 ديسمبر 2020

تقرير الاستقرار المالي لعام 2019

مجلس الوزراء المصري
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار